حيث جعل الاستعمال الثاني قسيما لاستعمالها للتفصيل قلنا لامنافاة بينهما لانه انما
جعله قسيما لاستعمالها لتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا لا مطلق التفصيل وهو قسم مخصوص
من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت آنفا فالاستعمالان قسيمان كما ذكره
الشارح فلما اقيم اما هوذه لفظة مهما في محل الرفع صفة لاما واشارة الى المفرد اى
لما اقيم المفردة مقام بضم الميم مكان من اقام لانه يجئ على صيغة المفعول من غير الثلاثى
المجرد او بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاولى اولى واعرف كما اشرنا اليه
مهما يكن تضمنت هى معنى الابتداء والشرط اللذين فى مهما يكن لان مهما يكون مبتداء
ويتضمن معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول يقتضى ان تدخل اما على الاسم لان اما
لما لم يصح وقوعها مبتداء لكونها حرفا وجب ان يدخل على ما يقع مبتداء بحسب نوعه
وهو الاسم لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلنا بحسب نوعه وهو الاسم اذ
لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذى دخل عليه اما مبتداء بل قد يكون مفعولا به نحو
قولك واما السائل فلا تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر
والفاء لما زحلقت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها وقد يكون ظرفا
نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضى ان يدخل على الاسم دون على المبتداء
وبالنظر الى الثانى يقتضى ان يدخل هى على الفعل لان الشرط يقتضى الابهام وهو فى الفعل
فالاتيان بكلا المقتضيين بفتح الضاد والياء الاول ولم يعل بالقلب والحذف
لئلا يلتبس بالجمع فانه يبقى في مقتضين كمصطفين ولا عبرة لحركة الآخر مشكل

مشكل لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دائما فان قيل
فلم رعوا اولا ما يقتضيه اما بحسب تضمنه معنى الابتداء اعنى الدخول على الاسم ثم
قضوا ثانيا حق ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط بادخال الفاء فى جوابه ولم يعكس
قلنا لان الابتدائية فى مهما اقدم فيه من الشرطية لكونه مبتداء بنفسه بخلاف كونه
شرطا فانه ليس بذاتى له بل بحسب تضمنه معنى ان الشرطية ويلزم الفاء فى جوابه
اكثريا قضاء لحق ما كان وثبت فكان الفاء وقع خبرا عن نقصان وقع من عدم
اداء ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط اعنى الدخول على الفعل وفى هذا التركيب بحث
وهو ان اللزوم صفة الفاء والقضاء من قضيته حقا اديته صفة القاضى فلا يكون
فعلا لفاعل الفعل المعلل وسيجئ انه من جملة الشرط الثلثة لنصب المفعول له وانما
قال وابقاء له بقدر الامكان لان الدخول على الفعل حق لاما والفاء الذى
جعل عوضا عنه ادخل على جوابه الذى هو منفصل عن اما لئلا يلزم التوالى بين
حرفى الشرط والجزاء كما مر وما وقع من نحو قولك واما ان كان من اصحاب اليمين
الآية بالنصب فى المشهور اى اذكر الآية او اقرأها او اتممها وكذا قولهم الحديث
وقيل يجوز الرفع بتقدير الآية مقررة والجر بتقدير الى آخر الآية وقولهم بالجر
اما ذهب فعل ماض على التوصيف لا على الاضافة كما توهم ما نول باما المتوفى
اى الشخص المتوفى فى الاول واما لفظ ذهب فى الثانى قال بعض المحققين ان
ما زعم ابن مالك من ان الاسناد اللفظى لا يختص بالاسم بل يوجد فى غيره ايضا

وكذا البيت والقصيدة

Copyright © King Saud University